

بحث بعنوان

التحديات العملية التي تواجه مأمور اللوازم في إدارة المخزون وسبل معالجتها

اعداد

ابراهيم علي عمر القطاونه

مراقب مكلف مأمور لوازم

بلديه مؤتة والمزار

الملخص

يُعد مأمور اللوازم حلقة الوصل الأساسية بين السياسات الإدارية للمخزون والتطبيق الميداني الفعلي، حيث تقع على عاتقه مسؤولية ضمان توفر المواد بالموصفات والكميات والتوقيتات المطلوبة دون إهدار للموارد. يتناول هذا البحث التحليل المعمق للتحديات العملية التي تعترض أداء مأمور اللوازم في بيئات العمل المؤسسية، مع التركيز على الفجوة بين النماذج النظرية لإدارة المخزون والواقع التنفيذي، مستخدماً منهجاً وصفيّاً تحليلياً يعتمد على مراجعة الأدبيات المتخصصة وتحليل الممارسات الميدانية في القطاعين العام والخاص.

أظهرت الدراسة أن أبرز التحديات تتمثل في الاعتماد على السجلات اليدوية غير الموحدة، وضعف التكامل بين الأنظمة الرقمية والإجراءات البشرية، ونقص البرامج التدريبية المستدامة، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات البيروقراطية التي تُطيل دورة التوريد. وقد خرج البحث بمجموعة من السبل المعالجة القائمة على أتمتة العمليات، وتطوير كفاءات الموظفين، وإعادة هندسة الإجراءات، وتعزيز التنسيق البيئي بين الأقسام، مما يسهم في رفع دقة البيانات، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين مرونة سلسلة التوريد، مع التوصية بإجراء دراسات ميدانية مستقبلية لقياس الأثر الكمي لهذه المعالجات على مؤشرات الأداء المؤسسي.

Abstract

The supply officer is the essential link between inventory management policies and their actual field implementation. They are responsible for ensuring the availability of materials according to the required specifications, quantities, and timing, without wasting resources. This research provides an in-depth analysis of the practical challenges faced by supply officers in corporate work environments, focusing on the gap between theoretical inventory management models and operational reality. It employs a descriptive-analytical approach based on a review of specialized literature and an analysis of field practices in both the public and private sectors.

The study revealed that the most prominent challenges include reliance on non-standardized manual records, weak integration between digital systems and human procedures, a lack of sustainable training programs, and complex bureaucratic procedures that lengthen the supply cycle. The research proposes a set of solutions based on process automation, employee skills development, process re-engineering, and enhanced interdepartmental coordination. These solutions contribute to improved data accuracy, reduced operational costs, and enhanced supply chain flexibility. The research also recommends future field studies to quantify the impact of these solutions on corporate performance indicators.

المقدمة

تشكل إدارة المخزون ركيزة أساسية في استدامة العمليات المؤسسية وتحقيق الكفاءة التشغيلية، إذ ترتبط بشكل مباشر بقدرة المنظمة على تلبية الطلبات، والحفاظ على التدفقات النقدية، وتقليل الهدر المالي. وفي هذا السياق، يبرز دور مأمور اللوازم كعنصر بشري محوري يتحمل مسؤولية تنفيذ السياسات المخزنية ميدانياً، بدءاً من الاستلام والفحص، مروراً بالتخزين والتصنيف، وصولاً إلى الصرف والمتابعة الدورية. ورغم التطور التكنولوجي الكبير في أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية، لا يزال الأداء الميداني يتأثر بعوامل بشرية وإجرائية تؤثر سلباً على دقة وسرعة العمليات المخزنية.

تتعدد الممارسات الإدارية في مجال إدارة المخزون بين النماذج التقليدية المعتمدة على الجهد البشري المكثف والأنظمة الحديثة القائمة على التكامل الرقمي والتحليلات التنبؤية. إلا أن الفجوة بين التوجه الاستراتيجي للمنظمات والواقع التنفيذي على أرض الواقع لا تزال واضحة، خاصة في ظل غياب المعايير الموحدة، وعدم مواكبة الكوادر البشرية للتغيرات التكنولوجية، وتعقيد اللوائح الداخلية التي لا تراعي الطبيعة الديناميكية لسلاسل التوريد. هذه العوامل مجتمعة تُضعف قدرة مأمور اللوازم على اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة، مما ينعكس على استقرار العمليات التشغيلية.

يأتي هذا البحث استجابةً للحاجة الماسة إلى فهم أعمق للتحديات العملية التي تواجه مأمور اللوازم في إدارة المخزون، وتقديم إطار معالج قابل للتطبيق يربط بين الجانبين الإداري والتقني. وينقسم البحث إلى أقسام متسلسلة تبدأ بتمهيد نظري، ثم تحديد المشكلة وأهدافها وأهميتها، تليها أسئلة بحثية مُجابهة، وإطار نظري داعم،

وصولاً إلى النتائج والتوصيات العملية التي تُسهم في رفع كفاءة الأداء المخزني وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في بيئات عمل متغيرة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التناقض الواضح بين ما تنص عليه الأدبيات الإدارية الحديثة من نماذج مثالية لإدارة المخزون، وما يواجهه مأمور اللوازم فعلياً من عقبات إجرائية وبشرية وتقنية تعيق تنفيذ هذه النماذج بكفاءة. فبينما تفترض النماذج النظرية وجود أنظمة رقمية متكاملة، وسجلات دقيقة، وكوادر مؤهلة، وإجراءات مرنة، فإن الواقع الميداني يكشف عن انتشار الاعتماد على التوثيق الورقي غير الموحد، وازدواجية البيانات، وتأخر تحديث السجلات، وضعف الصلاحيات التنفيذية التي تُعطل الاستجابة للطلبات الطارئة أو المتغيرات المفاجئة في الطلب.

يترتب على استمرار هذه التحديات آثار سلبية متعددة المستويات، تشمل ارتفاع تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، وزيادة نسب التلف والفساد، وتكرار حالات العجز أو التخزين الزائد، فضلاً عن إهدار الوقت والجهد في عمليات الجرد والمراجعة. كما أن غياب آليات معالجة مؤسسية واضحة يجعل مأمور اللوازم يعمل في بيئة غير مستقرة، مما يؤثر على معنوياته المهنية، ويحد من قدرته على المساهمة في تحسين العمليات. لذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى تشخيص دقيق لهذه التحديات وصياغة حلول عملية قابلة للتطبيق تُمكن مأمور اللوازم من أداء مهامه بفعالية ضمن إطار مؤسسي داعم.

أهداف البحث

1. تحديد أبرز التحديات العملية والإجرائية التي تواجه مأمور اللوازم في إدارة المخزون داخل المؤسسات.
2. تحليل أثر هذه التحديات على دقة البيانات المخزنية، وكفاءة التدفق المادي، والتكاليف التشغيلية.
3. استعراض الحلول التقنية والإدارية الحديثة القادرة على معالجة الفجوات بين التخطيط النظري والتنفيذي.
4. تقييم مستوى التأهيل والتدريب المتاح لمأموري اللوازم واقتراح برامج تطوير كفاءات مستدامة.
5. صياغة إطار عملي متكامل يربط بين الأتمتة، والموارد البشرية، والسياسات المؤسسية لتحسين أداء إدارة المخزون.

أهمية البحث

تتمثل الأهمية الأكاديمية لهذا البحث في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات الإدارية العربية، حيث تركز غالبية الدراسات على الجوانب الاستراتيجية أو التكنولوجية لإدارة المخزون من منظور إداري عليا، بينما تهمل الدور التنفيذي الحيوي لمأمور اللوازم كحلقة تنفيذية مؤثرة. يسهم البحث في إثراء الحقل المعرفي من خلال تقديم تحليل ميداني نظري متكامل يربط بين العوامل البشرية والإجرائية والتقنية، مما يفتح آفاقاً جديدة للباحثين لدراسة أداء الكوادر التشغيلية في سلاسل التوريد وإدارة المواد.

أما على الصعيد العملي، فيوفر البحث دليلاً استرشادياً للمؤسسات الراغبة في تحسين كفاءة مخزونها من خلال معالجة نقاط الضعف التنفيذية على المستوى الميداني. إن تطبيق المخرجات المقترحة يسهم مباشرة في تقليل الهدر المالي، وتسريع دورة التوريد، ورفع دقة الجرد، وتعزيز القدرة على الاستجابة للمتغيرات التشغيلية، مما

ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة، ورضا المستفيدين، والقدرة التنافسية للمؤسسة في بيئة أعمال تتسم بالتعقيد والسرعة.

أسئلة البحث

1. ما أبرز التحديات الإدارية التي تعيق أداء مأمور اللوازم في إدارة المخزون؟
2. كيف تؤثر البيئة التكنولوجية الحالية على دقة إدارة المخزون؟
3. ما دور التدريب والتأهيل في تحسين كفاءة مأمور اللوازم؟
4. كيف يمكن قياس أثر تحسين إجراءات إدارة المخزون على التكاليف التشغيلية؟
5. ما الآليات المؤسسية المطلوبة لدعم مأمور اللوازم في اتخاذ القرارات؟

الإطار النظري

تُعرف إدارة المخزون بأنها العملية الشاملة التي تشمل تخطيط، وتنظيم، ومراقبة تدفق المواد من لحظة دخولها المؤسسة حتى صرفها أو تحويلها، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين توفر المواد عند الحاجة وتقليل التكاليف المرتبطة بالاحتفاظ بها أو نفادها. وتقوم هذه الإدارة على مبادئ أساسية تشمل التنبؤ بالطلب، تحديد مستويات إعادة الطلب، حساب الكميات الاقتصادية للطلب، وتصنيف المواد حسب الأهمية الاستراتيجية أو القيمة المالية، مما يضمن استمرارية العمليات دون تعطيل أو إهدار للموارد.

يُعد مأمور اللوازم المسؤول التنفيذي المباشر عن تطبيق سياسات إدارة المخزون على أرض الواقع، وتشمل مهامه استقبال المواد، فحصها، وتوثيقها، وتخزينها وفق معايير السلامة والترتيب، وصرفها بناءً على أوامر معتمدة، بالإضافة إلى إجراء الجرد الدوري، وإعداد التقارير، والمتابعة مع الموردين والأقسام الطالبة. ويتطلب

هذا الدور دقة عالية، ومعرفة إجرائية، وقدرة على التعامل مع الأنظمة السجلية والرقمية، فضلاً عن مهارة التواصل والتنسيق لضمان انسيابية العمليات ومنع التراكم أو النقص غير المبرر.

تعتمد النماذج النظرية لإدارة المخزون على عدة منهجيات تحليلية، منها نموذج الكمية الاقتصادية للطلب الذي يوازن بين تكاليف الطلب وتكاليف الاحتفاظ، ونهج الإدارة في الوقت المناسب الذي يهدف إلى تقليل المخزون إلى أدنى حد ممكن عبر التنسيق الدقيق مع الموردين، وتحليل تصنيف المواد وفق نظام ABC الذي يركز الجهد والرقابة على الأصناف عالية القيمة أو الحرجة تشغيلياً. وتُستخدم هذه النماذج كأدوات تخطيطية تساعد المديرين على وضع السياسات، لكن نجاحها يعتمد بشكل جوهري على دقة التنفيذ الميداني والالتزام بالإجراءات. تتعارض الممارسات التقليدية المعتمدة على السجلات الورقية والجرد اليدوي مع متطلبات الكفاءة الحديثة، حيث تنتشر فيها الأخطاء الحسابية، وتأخر التحديث، وصعوبة التتبع الزمني، وارتفاع مخاطر فقدان أو التلف غير المُكتشف. ومع ظهور الأنظمة الرقمية المتكاملة، أصبح من الممكن تحقيق الرؤية الشاملة للمخزون، والتتبع الآني، والأتمتة الجزئية للعمليات، لكن التحدي يبقى في كيفية نقل هذه القدرات إلى المستوى التنفيذي دون إقبال كاهل الموظف بمتطلبات تقنية غير مدعومة بتدريب أو بنية تحتية مناسبة.

يُظهر الإطار النظري المعاصر أن إدارة المخزون الفعالة لا تقتصر على الجانب التقني أو المالي، بل هي نظام متكامل يدمج بين العنصر البشري، والإجراءات المؤسسية، والأدوات التكنولوجية، والبيئة التنظيمية الداعمة. وتشير الدراسات إلى أن النجاح المستدام يتحقق عندما تُصمم الأنظمة لتتناسب طبيعة العمل الميداني، وتُبنى السياسات على مشاركة المنفذين، وتُستثمر الموارد في تطوير الكفاءات، مما يخلق ثقافة مؤسسية قائمة

على الدقة، المساءلة، والتحسين المستمر، وهو ما يُعد الأساس النظري الذي يركز عليه هذا البحث في تشخيص التحديات واقتراح المعالجات.

إجابات اسئلة البحث

ما أبرز التحديات الإدارية التي تعيق أداء مأمور اللوازم في إدارة المخزون؟

تتمثل أبرز التحديات الإدارية في غياب الإجراءات الموحدة والمحدثة باستمرار، مما يؤدي إلى تعدد الممارسات بين الأقسام وتباين جودة الأداء من موقع إلى آخر، بالإضافة إلى تعقيد المسارات الموافقاتية التي تستنزف الوقت وتؤخر صرف المواد أو استلامها، ناهيك عن ضعف تفويض الصلاحيات الذي يحول دون اتخاذ قرارات سريعة عند ظهور حالات طارئة أو نقص مفاجئ، ويُضاف إلى ذلك عدم وضوح مؤشرات الأداء الخاصة بمأمور اللوازم، مما يجعل تقييمه يعتمد على معايير ذاتية أو كمية غير دقيقة لا تعكس الجهد الحقيقي أو الأثر التشغيلي، وهذه العوامل مجتمعة تُضعف الفاعلية الإدارية وتخلق بيئة عمل غير مستقرة تعيق التخطيط الدقيق للمخزون.

كيف تؤثر البيئة التكنولوجية الحالية على دقة إدارة المخزون؟

رغم توفر أنظمة إدارة المخزون الرقمية المتطورة، فإن البيئة التكنولوجية الحالية في كثير من المؤسسات تعاني من مشاكل تكاملية جوهرية، حيث تعمل الأنظمة بشكل منعزل عن بعضها البعض، مما يخلق فجوات في تدفق البيانات بين قسم المشتريات والمستودعات والحسابات، كما أن واجهات الاستخدام المعقدة وعدم توافقها مع المهام الميدانية اليومية تدفع الموظفين إلى اللجوء للطرق اليدوية كملاذ سريع، مما يولد ازدواجية في السجلات وأخطاء في الإدخال، إضافة إلى ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المواقع من حيث سرعة

الشبكات أو أجهزة المسح الضوئي، مما يؤخر تحديث البيانات في الوقت الفعلي، وبالتالي تفقد الإدارة القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة تعتمد على معلومات آنية ودقيقة.

ما دور التدريب والتأهيل في تحسين كفاءة مأمور اللوازم؟

يُعد التدريب والتأهيل حجر الزاوية في سد الفجوة بين المتطلبات الوظيفية الحديثة والمهارات الفعلية لمأمور اللوازم، حيث إن البرامج التدريبية المنتظمة والمصممة وفق تحليل الاحتياجات لا تقتصر على الجانب التقني فقط، بل تمتد لتشمل فهم مبادئ إدارة سلسلة التوريد، وقواعد الجرد الدوري والدائم، ومعايير السلامة والتخزين، وآليات التعامل مع الأنظمة الرقمية المتكاملة، كما أن التأهيل المستمر يساهم في رفع الثقة المهنية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتسريع عملية التكيف مع التحديثات الإجرائية أو التكنولوجية، مما ينعكس مباشرة على دقة السجلات، وسرعة الاستجابة، وقدرة الموظف على المساهمة في مبادرات التحسين المستمر داخل المستودع أو مركز التوريد.

كيف يمكن قياس أثر تحسين إجراءات إدارة المخزون على التكاليف التشغيلية؟

يمكن قياس الأثر المالي لتحسين إجراءات إدارة المخزون من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي ترتبط مباشرة بالدورة التشغيلية، مثل معدل دوران المخزون، ونسبة المواد الراكدة أو منتهية الصلاحية، وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون كنسبة من إجمالي الأصول المتداولة، بالإضافة إلى مؤشرات دقة الجرد التي تعكس حجم الفروق بين السجلات والواقع الفعلي، وعند تطبيق إجراءات معيارية موحدة وأتمتة الجزئيات المتكررة، تتخفض تكاليف العمالة الإضافية المرتبطة بالتصحيح والمراجعة، وتقل حالات الطوارئ والشحن العاجل باهظ

الثنى، كما أن تحسين دقة التنبؤ بالطلب يحد من التخزين الزائد أو النقص المفاجئ، مما يحقق وفورات مالية قابلة للقياس والمحاسبة المالية الدقيقة.

ما الآليات المؤسسية المطلوبة لدعم مأمور اللوازم في اتخاذ القرارات؟

تتطلب دعم مأمور اللوازم في اتخاذ القرارات وجود هيكل حوكمة واضح يحدد نطاق الصلاحيات التنفيذية، مع تفويض قرارات محددة تتعلق بالصرف العاجل، وإعادة التصنيف، أو طلب تعويض النقص ضمن حدود معتمدة، كما يجب توفير أنظمة دعم قرار مدمجة تقدم تنبيهات تلقائية عند اقتراب المخزون من الحد الأدنى أو الأعلى، وتقارير تحليلية سهلة القراءة تعتمد على لوحات معلومات تفاعلية، فضلاً عن تشكيل لجان تنسيقية دورية تضم ممثلين عن المشتريات، والعمليات، والمالية لمراجعة السياسات وإزالة العوائق البيروقراطية، مما يخلق بيئة تمكينية تسمح باتخاذ قرارات سريعة، مسؤولة، ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة دون انتظار موافقات متعددة المستويات.

النتائج والتوصيات

النتائج

- أظهرت الدراسة أن الاعتماد المستمر على التوثيق اليدوي والسجلات غير الموحدة لا يزال يمثل العائق الأكبر أمام دقة إدارة المخزون، حيث يؤدي إلى تكرار الأخطاء في الإدخال، وصعوبة تتبع الزمني، وتأخر اكتشاف الفروق بين الواقع والسجلات، مما يُضعف الثقة في البيانات المُعدة لاتخاذ القرارات ويُزيد من الجهد المطلوب في عمليات المراجعة والجرد التصحيحي، خاصة في البيئات ذات الكثافة العالية في حركة المواد وتعدد الموردين.

- كشفت النتائج عن وجود فجوة تدريبية واضحة بين المهارات المطلوبة لأداء مهام مأمور اللوازم في ظل الأنظمة الحديثة والمستوى الفعلي للتأهيل المتاح، حيث تركز معظم البرامج على الجوانب الإجرائية الأساسية وتتجاهل تطوير القدرات التحليلية، وفهم مؤشرات الأداء، والتعامل مع أنظمة الدعم القرار، مما يحد من قدرة الموظف على المساهمة في مبادرات التحسين ويجعله يعتمد على التعليمات الروتينية دون قدرة على التكيف مع المتغيرات التشغيلية أو الطارئة.
- أثبتت الدراسة أن ضعف التنسيق البيني بين أقسام المشتريات، والمستودعات، والحسابات، والعمليات يُعد عاملاً حاسماً في حدوث حالات التخزين الزائد أو العجز المفاجئ، حيث إن عدم مشاركة البيانات في الوقت الفعلي، وتأخر أوامر الصرف أو الشراء، وغياب قنوات اتصال مؤسسية واضحة تؤدي إلى تكرار الطلبات، أو تأخر الاستلام، أو تراكم مواد غير مطلوبة، مما يؤثر سلباً على التدفق النقدي ويشغل حيزاً تخزينياً كان يمكن استغلاله لمواد أكثر إلحاحاً أو استراتيجية.
- بيّنت النتائج أن غياب الإجراءات التشغيلية الموحدة والمحدثة بشكل دوري يخلق بيئة عمل غير مستقرة، حيث يختلف تطبيق السياسات من موقع إلى آخر، وتتعدد تفسيرات اللوائح الداخلية، مما يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات، وبطء في اتخاذ القرار، وصعوبة في محاسبة الأداء أو تتبع المسؤوليات، وهذا الغياب للمعيارية يجعل من الصعب تطبيق أنظمة رقمية فعالة، لأن الأتمتة تعتمد أساساً على وجود إجراءات واضحة وقابلة للبرمجة والقياس.
- أظهرت الدراسة أن تطبيق أدوات رقمية مستهدفة، مدعومة بتدريب عملي مستمر، وصلاحيات تنفيذية واضحة، يؤدي إلى تحسين ملموس في دقة السجلات، وسرعة دورة التوريد، وقدرة مأمور اللوازم على التنبؤ بالاحتياجات، حيث إن الأنظمة المصممة لتناسب الواقع الميداني، مع لوحات معلومات بسيطة، وتنبيهات

تلقائية، وواجهات سهلة، تُقلل من العبء الإداري، وتتيح للموظف التركيز على الجوانب التحليلية والتنسيقية، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويقلل التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالأخطاء والتأخيرات.

التوصيات

- يُوصى بتطبيق أنظمة إدارة مخزون رقمية متكاملة وقابلة للتوسع، مصممة خصيصاً لتناسب طبيعة العمل الميداني لمأمور اللوازم، مع ضمان توافقها التام مع الأنظمة المالية والمشتريات في المؤسسة، وتزويدها بأجهزة مسح ضوئي، وواجهات مستخدم مبسطة، وأنظمة تنبيه ذكية، بالإضافة إلى توفير دعم فني مستمر وتحديثات دورية، مما يضمن انتقالاً سلساً من التوثيق اليدوي إلى الرقمي، ويقلل من الأخطاء البشرية، ويرفع من دقة البيانات في الوقت الفعلي.
- يُوصى بوضع برنامج تدريبي وتأهيلي مستمر ومعتمد لمأموري اللوازم، يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، ويشمل إدارة أنظمة المخزون الرقمية، ومبادئ الجرد الدقيق، وتحليل مؤشرات الأداء، وسلامة التخزين، وآليات اتخاذ القرار التشغيلي، على أن يُنفذ بشكل دوري، ويُقيّم أثره عبر اختبارات أداء وملاحظات ميدانية، مع ربط اجتياز البرنامج بفرص التطوير الوظيفي، لضمان استدامة الكفاءة ومواكبة التحديثات الإجرائية أو التكنولوجية.
- يُوصى بإعادة هندسة الإجراءات التشغيلية الخاصة بإدارة المخزون، وتوحيد الدلائل الإرشادية، وتحديد مستويات الصلاحيات التنفيذية بشكل واضح وموثق، بما في ذلك تفويض قرارات محددة لمأمور اللوازم في حالات النقص الطارئ أو إعادة التصنيف، مع إنشاء مصفوفة موافقات مبسطة تقلل من التعقيد البيروقراطي

دون المساس بالرقابة، مما يسرع دورة التوريد، ويمنح الموظف القدرة على الاستجابة الفعالة، ويعزز المساءلة الإدارية الواضحة.

- يُوصى بتعزيز آليات التنسيق البيني بين الأقسام المعنية بسلسلة التوريد من خلال عقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية، وإنشاء منصات مشتركة لمشاركة البيانات والطلبات، وتعيين نقاط اتصال واضحة بين المستودعات والمشتريات والعمليات، مما يضمن تدفق المعلومات بشكل آني، ويقلل من تكرار الطلبات أو التخزين غير المبرر، ويعزز ثقافة العمل المؤسسي المتكامل بدلاً من العمل المعزول، مما ينعكس إيجاباً على استقرار المخزون ورضا الأقسام الطالبة.

- يُوصى بتبني نظام تقييم أداء قائم على مؤشرات كمية ونوعية واضحة، يقيس دقة الجرد، وسرعة تنفيذ الطلبات، ونسبة الأخطاء، ومستوى الالتزام بالإجراءات، ومساهمات التحسين المقترحة، وربط النتائج ببرامج حوافز مادية ومعنوية، وتطوير مهني مستهدف، مما يعزز الدافعية المهنية، ويقلل من معدل الدوران الوظيفي، ويخلق بيئة عمل تنافسية إيجابية تدفع مأموري اللوازم نحو التميز والابتكار في إدارة المخزون.

المصادر والمراجع

الأحمدي، م. ع. (2021). إدارة المخزون والمواد: المفاهيم والتطبيقات المعاصرة. دار المعرفة للنشر والتوزيع.
البرغوثي، س. ح. (2020). سلاسل التوريد وإدارة المستودعات في المؤسسات العربية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 15(2)، 45-68.

الجابري، أ. م. (2022). الأتمتة الرقمية وأثرها على كفاءة العمليات اللوجستية. مجلة العلوم الإدارية، 9(3)، 112-130.

الحربي، ن. ع. (2019). التحديات التشغيلية في إدارة المخزون الحكومي وسبل معالجتها. دار المسيرة للنشر.

الخشيمي، ف. ر. (2023). نظم معلومات المخزون ودورها في دعم اتخاذ القرار. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 35(1)، 77-95.

السعيد، ع. ك. (2021). إدارة المواد والتوريد: منظور عملي وتطبيقي. دار الفكر العربي.

العنزي، م. ح. (2022). تطوير كفاءات الكوادر البشرية في إدارة المستودعات. مجلة التنمية الإدارية، 14(4)، 201-225.

الغامدي، س. أ. (2020). التحول الرقمي في القطاع العام وتحديات إدارة المخزون. مجلة السياسات العامة، 8(2)، 55-78.

القحطاني، ر. م. (2023). مؤشرات أداء إدارة المخزون وقياس الأثر التشغيلي. دار الكتب العلمية.

المطيري، ع. ن. (2021). التكامل بين الأنظمة الرقمية والإجراءات الميدانية في المستودعات. مجلة البحوث الإدارية، 12(1)، 33-52.